علم التصريف
بين الاستقلال والتبعية

الدكتور عبد الله بن عويقل السلمي(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

ضوء على البحث:

إن المتتبع للدراسات العربية ـ قديمها وحديثها ـ يجد أنها اهتمّت اهتماماً كبيراً بعلماء النحو ومسائلهم، وتاريخهم ومؤلفاتهم، وقد وفّر هذا الاهتمام الذي استأثر بجهود الباحثين مادةً ضخمةً عن هؤلاء جميعاً، أما الصرف فقد ظل نافلةً لمنْ يرغب في صرفِ جزءٍ من وقته كيما يكتب فيه تأليفاً أو يضع له تاريخاً مستقلاً.

إن هذا الأمر يستلزم من المختصين التوقف عنده والبحث فيه، لمعرفة أسبابه ودوافعه، وتحديد العوامل التي جعلت النحو طاغياً على التصريف في الدرس والتأليف.

لقد حاولت في هذا البحث مناقشة هذه الظاهرة، فابتدأت بتعريفٍ موجزٍ للتصريف في اللغة والاصطلاح، ثم عرّجت على الفرق بين كلمتي الصرف والتصريف، ثم ذكرت الفائدة المرجوة من هذا العلم، مُعضداً ما أقول بأقوال العلماء، وأخيراً عرضت الآراء التي تحدثت عن نشأة علم الصرف، مناقِشاً ما ينبغي لي مناقشته، مُرجّحاً ما ظهر لي رُجحانه.

ولقد تطرقت أيضاً في هذا البحث إلى بداية استقلال علم التصريف، موضحاً ما رأيته في هذا الصدد من خلال سرد أسماء المؤلفات التصريفية المستقلة التي سبقت المازني والتي لحقته، هذا المازني الذي يُعدّ عندي رائدَ مرحلة الاستقلال بحق، كما أنني توقفت طويلاً عند قضية تبعية الصرف للنحو، وبحثت في أسبابها ودوافعها، وأثبتُّ بعد ذلك ما توصلت إليه، وفي نهاية المطاف ختمت هذا البحث بنماذج من المسائل النحوية التي تدل دلالةً قوية على اتصال النحو بالتصريف لأنها مسائل موسوسة بالسمات اللصيقة بهما معاً من حيث أن للتصريف تأثيراً واضحاً في الحكم النحويّ فيها.

وقد دفعني إلى هذا البحث ما فيه من جدةٍ وطرافة، بالإضافة إلى قلة من كتبوا عنه

(*) أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

وندرة ما كُتِبَ فيه، فأنا لم أجد أحداً توقف باحثاً بعمق وشمول عن موقع التصريف في التأليف النحوي اللهم إلا عدداً يسيراً جدّاً لا يُؤبَه به، ولم أعثر على بحث متكاملٍ شامل عميق في الأمر كله، وكل ما عثرت عليه لا يعدو أن يكونَ إشاراتٍ هنا وهناك، تعالج بوَجَلٍ وبطريقةٍ جزئيةٍ بعض الموضوعات الصرفية، مما حملني على تسليط الضوء على مسألة (تبعية التصريف للنحو وطغيان النحو عليه)، مجلياً أسباب هذا، موضحاً العواملَ والظروفَ التي أدت إليه.

والله - وحده - ملهِم الصواب ومسدِّد الخُطا.

* * * *

التصريف في اللغة والاصطلاح:

من معاني مادة (صرف) في اللغة:

أ - الرجوع عن الشيء، قال تعالى: ﴿... ثم انصرفوا...﴾[١]، أي: رجعوا عن المكان الذي اجتمعوا فيه[٢].

ب - التغيير والتحويل، قال تعالى: ﴿وإذا صُرِفَتْ أبصارُهم تِلقاءَ أصحاب النار...﴾[٣]، أي: حُولت، ويقال: صَرَفَه يَصْرِفه صَرْفًا، أي: ردَّه عن وجهه[٤].

جـ - الإيضاح والإبانة[٥]، قال تعالى: ﴿.... وصرَّفْنا الآيات...﴾[٦]، ﴿... وكذلك نصرف الآيات...﴾[٧].

د - الإنفاق، يقال: صَرفتُ الدراهم، أي: أنفقتها[٨].

هـ - الفضل، يقال: لهذا صَرْفٌ على هذا، أي: فضلٌ[٩].

أما في الاصطلاح، فقد عرَّفه سيبوية بقوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلَّة، والمعتلَّة، وما قيسَ من المعتلّ الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»[١٠].

---

(١) من الآية ١٢٧، التوبة.
(٢) انظر ابن منظور، لسان العرب ٢/ ٤٣٢، ٤٣٣.
(٣) من الآية ٤٧، الأعراف.
(٤) انظر اللسان ٢/ ٤٣٢، تاج العروس ٦/ ١٦٤، ١٦٥.
(٥) انظر اللسان ٢/ ٤٣٢، ٤٣٣.
(٦) من الآية ٢٧، من الأحقاف.
(٧) من الآية ٥٨، الأعراف.
(٨) انظر الجوهري، الصحاح ٤/ ١٣٨٦.
(٩) انظر الأزهري، تهذيب اللغة ١٢/ ١٦٢، الصحاح ٤/ ١٣٨٦.
(١٠) سيبويه، الكتاب ٣/ ٣١٥.

وشرح السيرافي هذا التعريف قائلاً: «أما التصريف، فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب، حتى تصير على مثال كلمةٍ أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها...»[١].

وأما ابن جنّي، فقد عرفه في الاصطلاح بقوله: «التصريف أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها»[٢]، وقوله في موضع آخر: «التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى»[٣].

وعرّفه بما يقْرب من هذا ابن يعيش[٤]، والرضي[٥]، وابن مالك[٦]. وكل هذه التعريفات تتفق في المؤدّى وإن اختلفت في الألفاظ، ولعل أوضح ما يحدّ به التصريف في الاصطلاح من خلال كل ما سبق هو: أنه علم يتناول أبنية الكلمة العربية، والأحوال التي تعرض لها غير الإعراب والبناء[٧].

ويبدو من المناسب أن أشير في هذا السياق إلى فصاحة كلمتي (التصريف والصرف) وسلامة استعمالهما، مع أن المتتبع لعبارات المتقدمين يلاحظ أنهم كانوا يؤثرون ـ غالباً ـ كلمة (التصريف)، ابتداءً من سيبويه حتى عصر ابن مالك المتوفّى سنة ٦٢٧هـ، ويكثرون من هذا الاستعمال[٨]. ولعلّ الذي دفعهم إلى هذا الإيثار هو رؤيتهم ما يقوم به هذا العلم من كثرة التغيير والتحويل، وكثرة التصريف في أبنية اللغة[٩].

أما المتأخرون فقد غلب عليهم وشاع عندهم استعمال مصطلح (الصرف)[١٠]، دفعهم إلى ذلك أنه الأصل، وأنه أخصر من (التصريف) وأنه فوق ذلك مُشاكِلٌ للنحو في الوزن[١١].

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٥/ ٥٨٦، وانظر المنصف ٣/ ٢٧٤.
(٢) ابن جني، التصريف الملوكي ٧.
(٣) ابن جني، المنصف ١/ ٣، ٤.
(٤) انظر ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي ١٨.
(٥) انظر الرضي، شرح الشافية ١/ ٦، ٧.
(٦) انظر ابن مالك، التسهيل ٢٠١.
(٧) انظر العصام، شرح الشافية ٤، الأزهري في شرح التصريح ٢/ ٣٢٥ـ٣٥٣، الأشموني، شرح الألفية ٤/ ١٧٥ـ١٧٦، عبد الكريم الأسعد، الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه ٦، محمود السمان، اليسير في الصرف وتطبيقاته ١/ ٧.
(٨) انظر الكتاب ٢/ ٣١٥، المنصف ١/ ٢، شرح التصريف الملوكي ٩٩.
(٩) انظر نقرة كار، شرح الشافية ٤، مصطفى النماس، الضياء في تصريف الأسماء ٩، الوجيز في التعريف بالصرف ٥، ٦.
(١٠) يقول ابن مالك مثلاً وهو من أعلام المتأخرين في ألفيته: حرف وشبهه من الصرف بَرِى
(١١) انظر الوجيز في التعريف بالصرف ٥.

ومن الغريب أن يخالف أحد الباحثين المعاصرين في هذا فيجعل (الصرف) مصطلح المتقدمين و(الصرف) اصطلاح المتأخرين[١]. وهو - فيما نرى - خطأ لا يؤيّده التتبع والنظر.

على كل حالٍ، لقد نُقلَت هاتان الكلمتان من المصدرية إلى العلمية، لاتفاق كل منهما مع الأخرى في الدلالة على التغيير، وبهذا أصبحتا عَلَمَين مشتركين على هذا العلم.

فائدة التصريف وأهميته:

تظهر فائدة علم التصريف في قول القلقشندي على لسان الصرف: «بي تُعرف أصول أبنية الكلمة في جميع أحوالها، وكيفية التصرف في أسمائها وأفعالها، وما يتصل بذلك من أحوال الحروف البسيطة وترتيبها واختلاف مخارجها، وبيان تركيبها، والأصلي منها والزائد، والمهموس والرخو والشديد، والصحيح والمعتل، وتحريره وكيفية التثنية والجمع، والفصل والوصل، والابتداء والقطع، وأنواع الأبنية، وتغيُّرها عند اللواحق، وكيفية تصريف الفعل عند تجرّده من العوائق، وأمثلة الألفاظ المفردة في الزنة والهيئة، وما يختص من ذلك بالأسماء والأفعال، وتمييز الجامد منها والمشتق، وأصناف الاشتقاق ،وكيف هو على التفصيل والإجمال»[٢].

ويزيد نقره كار فائدة الصرف وأهميته بياناً وتجلية بقوله: «فإن من اتقى الله في تنزيله، وأجال النظر في تعاطي تأويله، وطلب أن يُكمل له ديانته، ويصحّ له صلاته وقراءته وهو غير عالم بهذا العلم، فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، إذ به تنحلُّ العويصات الأبية، وتعرف سعة اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثر من السماعية، ومنه أخذت الأولى وبه يتصرف في الأخرى»[٣].

أما الشيخ الحملاوي، فقد صور فائدة الصرف تصويراً واضحاً حين قال: «وبعد، فما انتظم عقد علمٍ إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تُعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فائد مفردات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية»[٤].

نشأة علم التصريف:

تعددت الآراء في بداية هذا العلم، واختلفت في تحديد من وضعوا أسسه الأولى، وفي البداية نسجل ما لاحظناه على بعض هذه الآراء من المبالغة، وفي بعضها الآخر من الخطأ الجلي، في حين بقيت طائفة منها محتاجة إلى مزيد من التمحيص، مما يجعلها ميداناً للنقاش

(١) انظر محمود السمان، اليسير في الصرف وتطبيقاته ١/ ٧.
(٢) القلقشندي، صبح الأعشى ١٤/ ٢٠٧.
(٣) نقره كار، شرح الشافية ٢/ ٣.
(٤) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ١-٢.

والاجتهاد في سبيل الوصول من خلالها إلى يقينٍ أو ما يُشبه اليقين.

ومن هذه الآراء:

١ ـ إن هذا العلم موجود قبل الإسلام، بل هو موجود من بداية الجنس البشري، كما يقول احمد بن فارس الذي ذهب إلى أن اللغة العربية وعلومها ـ ومنها الصرف ـ توقيف من الله تعالى لا اصطلاح واختراع[١]. وهذا الرأي فيه مبالغة كبيرة جلية، وربما كان مرده إلى أن مدلول الصرف عند ابن فارس هو غير مدلوله عند العلماء الذين ألّفوا فيه من قبل ومن بعد، فهو يرى أن معنى التصريف هو ما بنته العرب من الكلمات، وأن لذلك أوجهاً في العربية، ومن ثم نسب إلى الجاهلية معرفتهم بعلم الصرف، وذهب إلى أنه من العلوم التوقيفية التي علّمها الله آدم عليه السلام.

٢ ـ أن واضعه معاذ بن جبل، وهو ما نقله السيوطي بقوله: «ومن هنا لمحت أن أول من وضع التصريف هو معاذ هذا... وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي أول من وضعه معاذ بن جبل، وهو خطأ بلا شك، وقد سألته عنه فلم يجبني»[٢]. ووجه هذا الخطأ الذي ذكره السيوطي ـ عندي ـ أنه خبر من متأخّر لم يستند على رواية من متقدّم، كما أنه لم يشتهر في سيرة الصحابي معاذ بن جبل هذا الأمر، هذا بالإضافة إلى أن تدوين العلوم العربية ووضع قواعدها كان بعد وفاة هذا الصحابي الجليل بزمن طويل. وأرجّح أن يكون المقصود هو معاذ بن مسلم، وذكر هنا من قبيل تحريف النساخ.

٣ ـ إن هذا العلم بدأ على يد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الذي فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيآتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء باباً أو بابين هما أساس علم الصرف[٣].

٤ ـ إن واضعه أبو الأسود الدؤلي المتوفّى سنة ٦٩هـ، وهو واضع علم النحو أيضاً على أصح الروايات[٤]. وربما دعا أبو الأسود إلى وضع الصرف أن هذا العلم كان في نشأته مندرجاً في علم النحو، وكان يطلق عليهما من أجل ذلك ـ غالباً ـ علم العربية. قال ابن سلاّم: «وكان لأهل البصرة بالعربية قدمه، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[٥].

---

(١) انظر ابن فارس، الصاحبي ٨ ـ ١١.

(٢) جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٢٩١، ٢٩٣.

(٣) انظر شذا العرف ٣، في الصرف العربي ٢١، الوجيز في التعريف بالصرف ١٨، ابن عصفور والتصريف ٢٨، تصريف الأفعال والأسماء ١٤.

(٤) وهناك روايات أخرى متعددة في واضع علم النحو، فمنها من رأى أنه علي بن أبي طالب، ومنها من رأى أنه نصر بن عاصم، ومنها من ذهب إلى أنه عبد الرحمن بن هرمز.

(٥) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ٥.

٥ ـ إن الذي وضع هذا العلم معاذ بن مسلم الهراء المتوفى سنة ١٨٧هـ[١]. وهو رأي يستند إلى رواية تذكر أن أبا مسلم[٢] لمّا أحدث الناس النحو لم يحسنه وأنكره، وهجا أصحاب النحو، فرد عليه معاذ الهرّاء[٣]. وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ الهرّاء فسمعه يناظر رجلاً... فقال معاذ للرجل: كيف تقول من ﴿توزُّهم أزّاً﴾[٤] يا فاعلُ افعل، وصلْها بيا فاعلُ افعل من ﴿وإذا الموؤودةُ سُئلتْ﴾[٥]، فأجاب الرجل معاذاً، ولكن أبا مسلم لم يفهم ما قيل، فخرج وهجاهم بأبياتٍ[٦]. وقد فهم بعضهم هذه الرواية أن واضع علم التصريف هو معاذ الهرّاء[٧]. والذي يظهر لي أن معاذاً المتوفى سنة ١٨٧هـ كان معاصراً لسيبويه المتوفى سنة ١٨٨هـ، وأن كتاب سيبويه ملآن بجملةٍ من المسائل التصريفية، وهذا وذاك يدلان على أنه علم سابق لهما.

والنفس بعد ذلك تميل إلى القول بأن معاذاً الهرّاء لم يكن واضع علم الصرف، وأن هذا العلم كان قائماً قبله كما ذكرنا، نقول هذا ونذهب إليه على الرغم من أن بعض الباحثين يجعلون معاذاً رائد علم الصرف، ويرون أنه استقل بكيانه على يدية، يقول أحد هؤلاء الباحثين عن معاذ وعن الصرف: «إنه أول من جعله علماً مستقلاً متميزاً»[٨].

على أن القول الذي تميل إليه النفس في هذه المسألة هو أن الصرف نشأ ممتزجاً بالنحو، وهما صنوان نبتا من أصل واحد، وأطلق عليهما ابتداءً اسم واحد، وجمعهما التأليف في كتابٍ واحدٍ ـ كما رأينا في كتاب سيبويه مثلاً ـ، وعليه فإن كل ما قيل عن بداية وضع علم النحو يمكن أن يقال أيضاً عن بداية وضع على الصرف.

استقلاله:

نشأ النحو والصرف معاً، وكان يطلق عليهما العربية والنحو واللغة ـ كما ذكرنا ـ وقد ظهر هذا جلياً في كتاب سيبويه، ومن ثم سلك من جاء من بعده مسلكه، إلى أن جاء المتأخرون فذكروا أنه «علم تعرف به أحوال الكلمة العربية إفراداً وتركيباً»[٩].

وحين نتبع التاريخ التأليفي لعلم الصرف ـ في محاولة لمعرفة الوقت الذي استقل فيه عن

(١) انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٩١، السيوطي، الاقتراح ١٣٠، السيوطي، المزهر ٢/ ٤٠٠.
(٢) هو: مؤدب عبد الملك بن مروان، انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ١٢٥.
(٣) انظر طبقات النحويين ١٢٦، ١٢٧.
(٤) من الآية ٨٣، مريم.
(٥) الآية ٨ التكوير.
(٦) انظر السيوطي، البغية ٢/ ١٩٣.
(٧) انظر الوجيز في التعريف بالصرف ٢٠، اليسير في الصرف وتطبيقاته ١/ ٧.
(٨) السمان، اليسير في الصرف وتطبيقاته ١/ ٨.
(٩) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ١٠.

النحو ـ، نجد أننا نصطدم بواقع يتمثل في ضياع المؤلفات التصريفية القديمة لكثير من أعيان الجيل الأول، من ذلك ـ مثلاً ـ كتاب في الصرف ينسب إلى الخليل بن أحمد، وآخر يعزى للأخفش، وثالث يقال أنه للفراء[١]، وهي جميعاً ـ وكذلك غيرها ـ لم تصلنا.

إن هذا يضطرنا إلى أن نحتكم إلى ما توافر بين أيدينا من المؤلفات، وإلى أن نستأنس في الوقت نفسه بكتب التراجم التي ـ غالباً ـ ما تشير إلى أسماء هذه الكتب دون التعرض إلى المضمون.

وبصرف النظر عما ذهب إليه بعض الباحثين، وأشرنا إليه قبل قليل من أن معاذاً الهرّاء هو أول من جعل الصرف عِلماً مستقلاً متميزاً، وأن هذا العلم استقل بكيانه على يديه، فإننا نرى أن أيلولة الصرف بعد نشأته مندمجاً بالنحو إلى الاستقلال والتفرُّد وهو استجابة طبيعية لسنة التطور العامة، لذلك أصبح الصرف في نهاية المطاف علماً خاصاً مستقلاً عن النحو يبحث في المفردات العربية التي ليست بإعراب ولا بناء، وصح قول أحد الباحثين «تميز علم الصرف عن علوم العربية عامة، وعن علم النحو بخاصة، وصار له مباحث لا يشركه فيها غيره، وعلماء يتفردون بدراسته، ومصنفات يستقل بها وتستقل به»[٢].

إن الباحثين يكادون يجمعون على أن أبا عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧هـ هو أول من فصل الصرف عن النحو فصلاً حقيقياً كاملاً، حين وضع كتابه الموسوم بـ (التصريف) ذكر هذا ـ مثلاً ـ صاحب (مفتاح السعادة)، فقال: «إن أول من دوّن علم الصرف أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو»[٣].

ثم جاء ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، وهو يعدّ ـ فيما أرى ـ معلماً مضيئاً للدرس الصرفي المستقل في زمانه، وصاحب سبق بمصنفاته فيه، وبداية مشرقة لطور الاكتمال الذي بلغ أوجه في القرنين السادس والسابع الهجريين. في حين يبقى المازني ـ بلا شك ـ أول من فصل الصرف عن النحو، وصنف أول كتاب متكامل مستقل فيه، وأول من أفرد التصريف وميّزه وفصله عن النحو[٤]، مما يجعله زعيماً لمرحلة الاستقلال، ويجعل كتابه (المنصف) أول كتاب جمع موضوعات الصرف وصاغها صياغة علمية متقنة «فأصبح على يديه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة التي ذلل بها شوارده، ويسّرها للباحثين من حوله»[٥].

إن القطع بريادة المازني وبداية مرحلة الاستقلال على يديه على ما نذهب إليه، لا بدَّ لنا

---

(١) انظر إنباه الرواة ٢/ ٤٢، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٤٤، المدارس النحوية ٣٤، ابن عصفور والتصريف ٤٤.

(٢) محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف ٨.

(٣) كبرى زاده، مفتاح السعادة ١/ ١١٣.

(٤) انظر الوجيز في التعريف بالصرف ٢٣.

(٥) شوقي ضيف، المدارس النحوية ١٢١.

من أن ندعمه بالتتبع التاريخي، وإنعام النظر في المؤلفات التي سبقت المازني على وجه الخصوص. إن هذا ليس متاحاً تماماً نظراً لفقد أكثرها، وقلّة ما وصل منها وانحصار هذا الذي وصل في تناول بعض أبواب التصريف، وهذا كله يحملنا على القول برجحان ما نسبناه إلى المازني، ولكنه لا يرقى بهذا الترجيح إلى مرتبة الحقيقة الكاملة المطلقة.

وسيكون مفيداً في هذا الصدد استعراض المحاولات الجادة التي قام بها العلماء الذين سبقوا المازني والذين لحقوه، وذكر مؤلفاتهم التي عنيت بالصرف كعلم مستقل، وذلك إيضاحاً للحقيقة، ولا سيما أن المازني روى عن بعض من سبقوه كأبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري[١]، ونقل عنه بعض من جاءوا بعده.

المؤلفات التصريفية المستقلة:

(أ) مؤلفات سبقت المازني:

سبقت أبا عثمان المازني - بلا شك - دراسات صرفية بحتة، ولكن أكثر هذه الدراسات ضاع كما ضاع كثير من آثار القدامى في مختلف العلوم، ومع هذا فقد أمكن الحكم بزعامة أبي عثمان لمرحلة الاستقلال من خلال ما وجد من الآثار وأمكن العثور عليه.

ومن متممات الأمانة العلمية - فيما نرى - أن نشير هنا إلى المحاولات العلمية في التأليف الصرفي التي قام بها من سبق المازني، معتمدين أكثر ما يكون الاعتماد على كتب التراجم، ومن هؤلاء:

١ - عبد الله بن إسحاق الحضرمي المتوفّى سنة ١١٧هـ، وله كتاب اسمه (الهمز)[٢].

٢ - الإمام أبو حنيفة، المتوفّى سنة ١٥٠هـ، وله كتاب اسمه (المقصود في الصرف)، وقد طبع مع شرح بعنوان (إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف) لعبد الملك السعدي مع تقديم للدكتور أحمد القيسي. وقد ألفيته متناً حاوياً لأغلب أبواب التصريف التي حوتها الكتب اللاحقة، إلا أنه مختصر في عبارته وأمثلته، وقد شك بعض المترجمين في نسبته لأبي حنيفة[٣].

٣ - الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفّى سنة ١٧٠هـ، وله كتاب في الصرف اسمه (لِمَ استعمل اللغويون مثال فَعَلَ)[٤]، وقد شرحه بعض العلماء[٥].

٤ - أبو جعفر، محمد بن الحسن الرؤاسي المتوفّى سنة ١٨٧هـ، وله كتب في التصريف

(١) انظر معجم الأدباء ٧/ ١٠٨.
(٢) انظر مراتب النحويين ١٢، طبقات النحويين واللغويين ٣١، إنباه الرواة ٢/ ١٠٤.
(٣) انظر مفتاح السعادة ١/ ١١٩، كشف الظنون ٢/ ٥٠٨، ٥٠٩.
(٤) انظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٢.
(٥) انظر المدارس النحوية ٣٤.

منها: التصغير، والوقف والابتداء الصغير، والوقف والابتداء الكبير[١].

٥ ـ أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي المتوفّى سنة ١٨٩هـ، وله كتاب اسمه: (المصادر)[٢].

٦ ـ أبو الحسن، علي بن المبارك الأحمر المتوفّى سنة ١٩٤هـ، وله كتاب اسمه: (التصريف)[٣].

٧ ـ يحيى بن المبارك اليزيدي المتوفّى سنة ٢٠٣هـ، وقد ألف كتاب: (المقصور والممدود)[٤].

٨ ـ النضر بن شميل المتوفّى سنة ٢٠٣هـ، وله كتاب: (المصادر)[٥].

٩ ـ محمد بن المستنير، الملقب بقطرب، المتوفّى سنة ٢٠٦هـ، وله كتب: (الاشتقاق في التصريف ـ والهمز ـ وفعل أفعل)[٦].

١٠ ـ يحيى بن زياد الديلمي الفرّاء المتوفّى سنة ٢٠٧هـ، وله عدد من المؤلفات، منها: (المصادر في القرآن الكريم، الوقف والابتداء، الجمع والتثنية في القرآن، فعل وأفعل، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الإدغام)[٧]. وذكر البغدادي أن له كتاباً أسماه (التصريف)، نقل عنه أبو علي الفارسي[٨].

١١ ـ أبو عبيدة، معمر بن المثنى المتوفّى سنة ٢١٠هـ، وله كتاب: (المصادر، فعل وأفعل)[٩].

١٢ ـ أبو زيد الأنصادري المتوفّى سنة ٢١٥هـ، وله كتاب: (الصفات، والمصادر)[١٠]. وله كتاب اسمه (الهمز) نشره لويس شيخو في مجلة «المشرق».

١٣ ـ عبد الملك بن قريب الأصمعي المتوفّى سنة ٢١٦هـ، وله كتب: (الهمز، المقصور والممدود، فعل وأفعل، القلب والإبدال، الاشتقاق، المصادر، المذكر والمؤنث)[١١].

---

(١) انظر ابن النديم، الفهرست ١٠٢.
(٢) انظر الفهرست ٩٨، معجم الأدباء ١٣/ ٢٠٣، حسين نصار، المعجم العربي١/ ١٥٦.
(٣) انظر الحموي، معجم الأدباء ٢٣/ ١١، بغية الوعاة ٢/ ١٨٥.
(٤) انظر إنباه الرواة ٤/ ٣٣.
(٥) انظر المصدر السابق ٣/ ٣٥٢.
(٦) انظر المصدر السابق ٣/ ٢٢٠.
(٧) انظر المصدر السابق ٢/ ٢٢، معجم الأدباء ٢٠/ ١٤.
(٨) انظر البغدادي، خزانة الأدب ٢/ ٢٥٩.
(٩) انظر إنباه الرواة ٣/ ٢٨٦، كشف الظنون ٢/ ٢٥٧.
(١٠) انظر إنباه الرواة٢/ ٣٥.
(١١) انظر المصدر السابق ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣.

١٤ ـ أبو الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١هـ، وله كتاب اسمه (الاشتقاق) وكتاب (التصريف)[١].

١٥ ـ أبو عبيد، قاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ، وله كتب: (المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، فعل وأفعل)[٢].

١٦ ـ صالح بن إسحاق الجرمي المتوفى سنة ٢٢٥هـ، وله كتاب: (الأبنية)[٣].

١٧ ـ عبد الله بن محمد التوزيُّ المتوفى سنة ٢٣٠هـ، وله كتاب: (فعلت وأفعلت)[٤].

١٨ ـ أبو نصر، أحمد بن حاتم الباهلي المتوفى سنة ٢٣١هـ، وله كتاب: (اشتقاق الأسماء)[٥].

١٩ ـ ابن السكّيت، يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة ٢٤٤هـ، وله عدّة كتب هي: (القلب والإبدال، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث، المقصور والممدود)[٦].

إن هذا الثبت يعني بوضوح أن هؤلاء العلماء المرموقين في تاريخ العربية قد صنّفوا قبل المازني في علم الصرف، وضياع كثير مما خلفوه وفقده من يد الزمن قد يشكك في الحكم ببداية التأليف المستقل على يد المازني، ويحمل بعضهم على القول بأن مردّ نسبة البداية له واشتهار ذلك، إنما كان بسبب الحظوة التي نالها كتابه في عصره وفي العصور التي تلته.

على أنني أميل إلى القول بأن التأليف في هذا العلم الذي بدأ مبكراً بمصنفات هؤلاء القدماء، لا يمنع من القول في الوقت نفسه بأن مرحلة الاستقلال التي بدأت بهؤلاء وبمؤلفاتهم قد بلغت طور الاكتمال على يد المازني باستيعابه أبواب الصرف ودراسته لأصوله وفروعه، ووضعه الضوابط لمسائله المتعددة، وإقامته الموازين المحررة، والحدود الجامعة المانعة فيه.

إن هذا يعني أن مرحلة الاستقلال الثانية على يد المازني قد بدأت شرارتها الأولى منذ بداية القرن الثاني الهجري ـ كما هو واضح مما أوردناه ومن أسماء المصنفين في هذا العلم ومصنفاتهم ـ، وهذا عندي هو أمثل الحلول وأقربها إلى الصواب. وإننا لن نكون مبالغين ـ مع كل ما قلناه ـ إذا أسندنا جُلّ الفضل في الأسبقية للمازني، فقد قيل في إسناد ذلك له الكثير، وذهب إليه عدد من الباحثين المحدثين، منهم على سبيل المثال صاحب مفتاح السعادة في قوله «أعلم أن أول من دوّن علم الصرف أبو عثمان المازني، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ٤٢.
(٢) انظر إنباه الرواة٣/ ٢٢، كشف الظنون ٢/ ١٤٦١.
(٣) انظر إنباه الرواة٢/ ٨٢، بغية الوعاة ٢/ ٨.
(٤) انظر إنباه الرواة ٢/ ١٢٦، بغية الوعاة ٢/ ٦١.
(٥) انظر كشف الظنون ١/ ١٠٢.
(٦) انظر إنباه الرواة ٤/ ٦١، بغية الوعاة ٢/ ٣٤٩.

النحو»[١]. وتابعهم على هذا عدد آخر من الباحثين المعاصرين[٢].

على كل حالٍ لقد أفاد المازني فيما قام به من البدايات التي لم تكن قد استحكمت بعد، وقد ساعده ذلك ـ بدون شك ـ على تصنيف كتابه الذي يعد ـ بحق ـ صورة مشرقة لطور استقلال الصرف الكامل عن النحو، ومن الإجحاف إنكار ذلك على النحو الذي فعله الدكتور فخر الدين قباوة حين جعل الأخفش زعيماً لمرحلة الاستقلال، ووسمه بأنه هو الذي خطا الخطوة النهائية في وضع كتاب خاص بالتصريف، يحدد فيه معالم هذا العلم وميادينه وموضوعاته ومسائله[٣].

وقد أحسن أحد الباحثين صنعاً حين حدد الإطار الذي تدور فيه أولية المازني بقوله: «أول من فصل الصرف عن النحو فصلاً حقيقياً كاملاً...»[٤]، بعد أن ذكر المحاولات التي سبقته.

ونحن نؤيد ما ذهب إليه هذا الباحث، ونرى أن الصرف الحقيقي الكامل عن النحو إنما كان على يد المازني، وهذه حقيقة ليس من السهل إنكارها ولا التشكيك فيها، وهي في الوقت نفسه لا تلغي ولا ينبغي أن تلغي فضل من سبقوا المازني من العلماء، ولا أن تطرح جهودهم في هذا الميدان.

(ب) مؤلفات جاءت بعد المازني:

إذا كان التأليف الصرفي قد بلغ النضج والاكتمال على يد أبي عثمان المازني، فإن حبل التأليف لم ينقطع بعده، إذ تعاقب العلماء منطلقين من مرحلة المازني يوسعون دائرة استقلال الصرف بمؤلفاتهم، وهي المؤلفات التي ظهرت مستوعبة لأبواب هذا العلم، ومهذبة لمسائله، وموضحة لقواعده وأحكامه، ومن أشهر هؤلاء العلماء وأبرز مؤلفاتهم:

١ ـ أبو حاتم، سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥هـ، وله كتاب: (المقصور والممدود)، وكتاب (المذكر والمؤنث)[٥]. وله كتاب (فعلت وأفعلت) وهو منشور في الكويت.

٢ ـ أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، وله: (التصريف، المذكر والمؤنث، المقصور والممدود)[٦].

---

(١) مفتاح السعادة ١/ ١١٣.

(٢) منهم: الدكتور محمود السمان في كتابه اليسير في التصريف وتطبيقاته ١/ ٩، عبد الحميد عنتر في مذكرات في تصريف الأفعال ٨، ١١.

(٣) انظر فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف ٤٨.

(٤) الوجيز في التعريف بالصرف ٢٣.

(٥) انظر إنباه الرواة ٢/ ٦٢، البغية ١/ ٦٠٦، كشف الظنون ٢/ ١٤٥٧.

(٦) انظر إنباه الرواة ٣/ ٢٤٩، ٢٥٠.

٣ ـ ثعلب المتوفّى سنة ٢٩١هـ، وله كتابان: (التصغير، والوقف والابتداء)[١].

٤ ـ أبو الحسن، محمد بن أحمد بن كيسان المتوفّى سنة ٢٩٩هـ، وله كتاب بعنوان: (التصريف أو التصاريف)، وكتاب (المقصور والممدود)[٢].

٥ ـ أبو إسحاق الزجاج المتوفّى سنة ٣١٠هـ، وله: (الاشتقاق، وفعلت وأفعلت)[٣].

٦ ـ أبو بكر، محمد بن السري بن السراج المتوفّى سنة ٣١٦هـ، وله كتاب: (الاشتقاق).

٧ ـ أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير المتوفّى سنة ٣١٧هـ، وله كتابان هما: (المقصور والممدود، المذكر والمؤنث)[٤].

٨ ـ محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفّى سنة ٣٢١هـ، وله: (الاشتقاق، المقصور والممدود)[٥].

٩ ـ عبد الله بن محمد الجزار المتوفّى سنة ٣٢٥هـ، وله كتاب في: (المقصود والممدود)[٦].

١٠ ـ أحمد بن محمد بن ولاد المتوفّى سنة ٣٣٢، وله كتاب: (المقصور والممدود)[٧].

١١ ـ أبو محمد، عبد الله جعفر بن درستويه المتوفّى سنة ٣٤٧هـ، وله: (المقصور والممدود، والتصريف)[٨].

١٢ ـ أبو علي، إسماعيل بن القاسم القالي المتوفّى سنة ٣٥٦هـ، وله مؤلف في: (المقصور والممدود)، وآخر بعنوان: (فعلت وأفعلت)[٩].

١٣ ـ أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفّى سنة ٣٦٨هـ، وله كتاب: (ألفات الوصل والقطع)[١٠].

١٤ ـ الحسين بن أحمد بن خالوية المتوفّى سنة ٣٧٠هـ، وله: (الاشتقاق، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث)[١١].

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٨٥، ١٨٦.
(٢) انظر المصدر السابق ٣/ ٥٨ ـ ٥٩.
(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٢٠٠.
(٤) انظر معجم الأدباء ٣/ ١١، البغية ١/ ٣٠٢، كشف الظنون ٢/ ١٤٦٢.
(٥) انظر إنباه الرواة ٣/ ٩٦، كشف الظنون ١/ ١٤٦٢.
(٦) انظر كشف الظنون ٢/ ١٤٦١.
(٧) انظر إنباه الرواة ١/ ١٣٤، معجم الأدباء ٤/ ٢٠٢.
(٨) انظر إنباه الرواة٢/ ١١٣، كشف الظنون ٢/ ١٤٦١.
(٩) انظر إنباه الرواة١ / ٢٤١، كشف الظنون ٢/ ١٤٦٢.
(١٠) انظر إنباه الرواة ١/ ٣٤٩، البغية ١/ ٥٠٧.
(١١) انظر إنباه الرواة ١/ ٣٦٠، البغية ١/ ٥٢٩.

١٥ ـ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفّى سنة ٣٧٧هـ، وله: (المقصور والممدود، والتكملة في الصرف)[١].

١٦ ـ أبو بكر، محمد بن الحسن الزبيدي المتوفّى سنة ٣٧٩هـ، وله كتاب: (الأبنية)، وقد تحدث فيه عن أبنية الأسماء[٢].

١٧ ـ أبو الفتح، عثمان بن جني المتوفّى سنة ٦٩٣هـ، وله كتاب (المنصف)، وهو شرح مستفيض لتصريف المازني، أكدّ فيه نفاسته، وجعلها من أسباب الإقبال عليه قراءةً وشرحاً وتصنيفاً، وهو مطبوع متداول. وله كتاب آخر مطبوع أيضاً اسمه: (التصريف الملوكي).

١٨ ـ عبد القاهر الجرجاني المتوفّى سنة ٤٧١هـ، وله كتاب اسمه: (العمدة في التصريف)[٣].

١٩ ـ ابن القطاع، جعفر بن عليّ الصقلي المتوفّى سنة ٥١٥هـ، وله كتاب: (أبنية الأفعال)[٤].

٢٠ ـ أحمد بن محمد الميداني المتوفّى سنة ٥١٨هـ، وله كتاب: (نزهة الطرف في علم الصرف)[٥].

٢١ ـ الحسن بن صافي، المشهور بملك النحاة المتوفّى سنة ٥٣٨هـ، وله كتاب: (المقتصد في التصريف)[٦].

٢٢ ـ أبو السعادات، هبة الله بن علي بن الشجري المتوفّى سنة ٥٤٢هـ، وله: (شرح على التصريف الملوكي لابن جني)[٧].

٢٣ ـ أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفّى سنة ٥٧٧هـ، وله: (الوجيز في علم التصريف)[٨].

٢٤ ـ أبو البقاء العكبري المتوفّى سنة ٦١٦هـ، وله كتابان هما: (نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف، والترصيف في علم التصريف)[٩].

٢٥ ـ قاسم بن قاسم الواسطي المتوفّى سنة ٦٢٦هـ، وله: (شرح على التصريف

---

(١) انظر إنباه الرواة ١/ ٣٠٩، البغية ١/ ٤٩٦.
(٢) انظر إنباه الرواة ٣/ ١٠٨، البغية ١/ ٨٤.
(٣) انظر كشف الظنون ٢/ ١١٦٩.
(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٤.
(٥) انظر إنباه الرواة ١/ ١٥٩.
(٦) انظر المصدر السابق ١/ ٣٤٣.
(٧) انظر البغية ١/ ٤٠٧، ٤٠٨.
(٨) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور علي البواب.
(٩) انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٩. البغية ٢/ ٣٨.

الملوكي لابن جني)[١].

٢٦ ـ أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن علي يعيش المتوفّى سنة ٦٤٣هـ، وله: (شرح التصريف الملوكي لابن جني)[٢].

٢٧ ـ أبو عمر، جمال الدين عثمان بن الحاجب المتوفّى سنة ٦٤٦هـ، وله كتاب يُعدُّ من أهم كتب الصرف، وهو كتاب (الشافية) الذي يوسم بأنه جامع لكل أبواب الصرف، وقد طبع كثيراً وهو متداول بين الباحثين، وفي دور التعليم.

٢٨ ـ الحسن بن محمد الصاغاني المتوفّى سنة ٦٥٠هـ، وله رسالتان: (فُعال على وزن حذام، وفَعلان على وزن شتان)، وكتاب (الافتعال)، وكتاب (مفعول)[٣].

٢٩ ـ أبو المعالي، عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفّى سنة ٦٥٥هـ، وهو المشهور بالعزي، وله كتاب مشهور في الصرف اسمه (تصريف العزي)[٤]، وهو كتاب مختصر شرحه كثيرون، منهم السيد الشريف الجرجاني المتوفّى سنة ٨١٦هـ، والسعد التفتازاني المتوفّى سنة ٧٩١هـ[٥].

٣٠ ـ أبو الحسن، علي بن أبي الحسين بن عصفور المتوفّى سنة ٦٦٩هـ، له كتاب: (الممتع في التصريف)، وقد لخّصه أبو حيان الأندلسي المتوفّى سنة ٧٤٥هـ، في كتاب أسماه: (المبدع في الممتع)[٦].

٣١ ـ جمال الدين محمد بن مالك المتوفّى سنة ٦٧٢هـ، وله منظومة في علم الصرف اسمها (لامية الأفعال) وعدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتاً، وقد شرحها ابنه بدر الدين المتوفّى سنة ٦٨٦هـ، ولابن مالك مؤلفات أخرى منها: (إيجاز التعريف في فن التصريف، وتحفة المودود في المقصور والممدود)[٧].

٣٢ ـ الرضي الاستراباذي المتوفّى سنة ٦٨٨هـ، وهو شارح الشافية لابن الحاجب، ويعدّ شرحه أشهر شرح عليها، وأكثر شروحها تفصيلاً ودقة وتداولاً.

٣٣ ـ أحمد بن الحسين الجاربردي المتوفّى سنة ٧٤٦هـ، وله شرح الشافية، ويعدّ بعد شرح الرضي في التوسع والبسط، ولابن جماعة المتوفّى سنة ٨١٦هـ حاشية على هذا

---

(١) انظر كشف الظنون ١/ ٤١٢.
(٢) انظر البغية ٢/ ٣٥١، كشف الظنون ١/ ٤١٢.
(٣) انظر أبو الوفاء، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٢/ ٨٤.
(٤) انظر كشف الظنون ٢/ ١١٣٨، ١١٣٩.
(٥) انظر المصدر السابق ٢/ ١١٣٩.
(٦) انظر ابن عصفور، الممتع ١٠، ١١ (المقدمة).
(٧) انظر البغدادي، إيضاح المكنون ٢/ ٣٩٧.

الشرح[١].

٣٤ ـ ابن هشام الأنصاري المتوفّى سنة ٧٦١هـ، له كتاب بعنوان: (كفاية التعريف في فن التصريف)، وله شرح على شافية ابن الحاجب اسمه: (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب)[٢].

٣٥ ـ عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقرة كار المتوفّى سنة ٧٧٦هـ، وهو من أشهر شراح الشافية، وقد مال فيها إلى الاختصار[٣].

٣٦ ـ العصام الاسفراييني المتوفّى سنة ٩٤٥هـ، وله شرح على شافية ابن الحاجب[٤].

ثم تتابعت المؤلفات بعد ذلك، ولكن أكثرها كان شرحاً لكتاب سابق أو اختصاراً له وكان بعضها حواشي على تلك الشروح، واستمر الأمر على هذا المنوال إلى العصر الحديث، فألفت حينئذٍ كتب متعددة كان غرضها ـ في الغالب ـ تعليمياً، لذلك اعتمدت اعتماداً كلياً على ما سبقها من مصنفات، دون أن تضيف إلى ما نقلته شيئاً.

تقول إحدى الباحثات: «لم تتقدم دراسة الصرف بعد ابن الحاجب وابن مالك كثيراً، ومعظم ما كتبوه فيه كان عيالاً عليهما في مادة الصرف وفي طريقة بحثه، مع الاستفادة مما ذكر سيبويه ومن جاء بعده كالمازني، وابن جني، والزمخشري وغيرهم»[٥].

لماذا يُصرُّ المتأخرون على جعل التصريف ذيلاً للنحو؟!!:

يثير الكم الكبير من المؤلفات المستقلة التي تتابعت منذ بداية القرن الثاني الهجري حتى هذا العصر تساؤلاً كبيراً هو: لماذا أصر المتأخرون وما زالوا يصرون في كتبهم وأبحاثهم على جعل الصرف ذيلاً للنحو وتابعاً له؟، أليس الصرف بعد كل ما ذكرناه من العلماء والمصنفات جديراً باستقلاله؟. وإذا كانت محاولات الاستقلال بالصرف ـ بحثاً وتصنيفاً ـ قد بدأت مبكرة، فلمَ الإصرار حينذاك أيضاً على تبعيته للنحو؟.

ربما كمنت الإجابة على كل هذا فيما رافق المحاولات القوية للاستقلال بهذا العلم ـ التي بدأت مبكرة ـ من محاولات مضادة قوية أيضاً قصدت إلى إبقائه مبثوثاً في ثنايا التأليف النحوي، مختلطاً بأبوابه ابتداء، ثم ملحقاً به فيما بعد، وذلك على الرغم مما قام به أبو عثمان المازني، وكذلك من سبقوه من محاولات الاستقلال بعلم الصرف، وجعله قسيماً ـ في مباحثه وأبوابه ـ لأبحاث النحو وأبوابه. وهؤلاء العلماء ـ وفي مقدمتهم المازني ـ لم يحققوا غرضهم على الوجه الأكمل، ولم يصلوا إلى غايتهم تماماً، إذ ظل الصرف مندرجاً في كل

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/ ١٠٢١.

(٢) انظر إيضاح المكنون ٢/ ٣٧٢.

(٣) انظر كشف الظنون ٢/ ١٠٢١.

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ١٠٢٢.

(٥) خديجة الحديثي، أبنية الصرف ٣٩.

المؤلفات بعدهم في علم النحو، بل لقد أمعن بعض المصنفين التالين فوضعوه في ذيل مؤلفاتهم النحوية، وجعلوه مكملاً لها، يليها ولا يتقدمها، ولا يوازيها من حيث الأهمية، وبهذا لم تحقق المؤلفات المستقلة التي ذكرنا أطرافاً منها من قبل، والتي قصدت أكثر ما قصدت إلى رفع شأن الصرف - ما رمت إليه.

إننا نزعم أن النظر العقلي والمنطقي المجرد يحملنا على أن نرجح تقديم الصرف على النحو، وهو ما لم يحدث حتى الآن، ذلك أن الصرف يتناول بالبحث ما قبل آخر الكلمة المفردة، في حين يتناولها النحو من خلال التركيب. يقول ابن جني عن الصرف والنحو: «إن الأول يهدف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»[١]. كما أن الحركة الأعرابية تتغير، والحكم النحوي يختلف باختلاف العامل، بينما البنية الأساسية التصريفية للكلمة تظل كما هي.

ومما يزيد الأمر وضوحاً ما قاله العلماء عن الصلات الوثيقة بين هذين العلمين. وما ذكروه من وجوه الاتصال والانفصال بينهما، ويبدو هذا بجلاء أيضاً من النظر في (كتاب سيبويه) أكبر المؤلفات النحوية وأهمها على الإطلاق، وفيه نجد أن النحو والصرف علم واحد، فقد خلط سيبويه المباحث التصريفية بالمسائل النحوية، ولم يسمّ الأولى صرفاً، مما يعني أن نشأة الصرف عنده هي نفسها نشأة النحو.

وسيبويه نفسه هو الذي أطلق كلمة التصريف على باب من أبواب كتابه، فقال: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات الأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلمهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف»[٢].

وقد فسر السيرافي كلمة (التصريف) التي جاءت في كتاب سيبويه بقوله: «أما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب حتى تصير على مثال كلمة أخرى...»[٣].

ويسير في هذا الاتجاه ويؤيده ما هو معروف من أن الصرف والنحو كانا وما زالا مندمجين، وأنه قد أطلق عليهما ابتداء اسم (العربية) أو (النحو) أو (اللغة)، مما يعني أنهما شطران لعلم واحد. يقول أحد الباحثين: «بيد أن الكتب التي أرخت لهذه العلوم ولكبار أعلامها، لم تبد تمييزاً واضحاً بين النحو والتصريف - كما يجب -، وقد لبث اندراج التصريف في النحو قائماً من أيامه الأولى إلى القرون المتأخرة في بعض تلك الكتب، ذلك أن المتقدمين كانوا يعرّفون النحو بأنه: علم يبحث عن أحوال الكلم العربي إفراداً وتركيباً،

---

(١) المنصف ١/ ٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٥.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب ٥/ ٥٨٦. وانظر: المنصف ٣/ ٢٧٤.

فيجعلون الصرف جزءاً من أجزاء النحو، لا علماً قائماً برأسه»[١].

إن عدم التفريق بين العلمين لا نراه فقط في كتب المتأخرين، بل نراه أيضاً بوضوح في أقوال القدماء، فالفراء مثلاً يقول: «إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر، وكان سبب تعلمه أنه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيا فجلس، فجلس إلى الهبّاريين، وكان يجالسهم كثيراً، فقال: قد عييت، فقالوا له: تجالسنا وأنت تلحن، فقال: كيف لحنت؟، قالوا له: إن كنت أردت من التعب فقل: أعييت، وإن كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل: عييت، فأنت من هذه الكلمة لحنت. ثم قام من فوره ذلك يسأل عمّن يعلّم النحو، فأرشده إلى معاذ الهراء، فلزمه حتى أنفذ ما عنده»[٢].

إن كلام الفراء يدل على أنه قد سمّى الخطأ الصرفي نحوياً، ورسمه بهذه السمة دون تردد أو تحرج، ولم يكن هذا ديدن المتقدمين وحدهم. وإنما بقي الصرف (نحواً) في استعمالات المتأخرين أيضاً. يقول الدكتور قباوة: «اطرد اندراج التصريف في النحو في القرون التالية، على الرغم من انفصال كل منهما عن الآخر في التصنيف والبحث، ولهذا نرى المازني وابن جني وأمثالهما ممن غلب عليهم علم التصريف يوصفون في كتب اللغة والتاريخ والتراجم بأنهم من النحاة»[٣].

إن ما نقلناه عن القدماء والمحدثين لم يمنع بعض القدامى من تحديد مدلول النحو أحياناً، مما يعد إرهاصاً جيداً بما بين العلمين من تمايز. فقد جعلوا الصرف في بعض كلامهم قسيم الإعراب في النحو. يقول ابن جني مثلاً: «النحو إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، فإن شذّ عنها رُدّ به إليها»[٤].

ولكن بعض قدامى المحدثين بقوا على موقفهم التقليدي، فهذا الرضي الاستراباذي مثلاً يُصرّح بأن الصرف جزء من النحو ويقول «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة»[٥].

وفعل مثله بعض المعاصرين كالدكتور تمام حسان الذي تحدث عن ظاهرة الاتصال الوثيقة بين النحو والصرف بقوله: «إن النحو لا يتمثل لسانيا مبانيَ من أي نوع إلا بما يقدمه الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون - في أغلب الأحيان - أنه من

---

(١) ابن عصفور والتصريف ٤٨.
(٢) إنباه الرواة ٢/ ١٥٧-١٥٨.
(٣) ابن عصفور والتصريف ٣٥.
(٤) ابن جني، الخصائص ١/ ٣٤.
(٥) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٧، ٨.

الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو، فيعالجون كلاً منهما علاجاً منفصلاً. ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك، يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو، وما للصرف للصرف»[١].

إن هذه النقول عن القدماء والمحدثين التي تظهر أن النحو والصرف علم واحد أو أنهما كالعلم الواحد، لم تسلم مما يناقضها، فهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الصرف غير النحو، وترى أن لكل واحد منهما قواعده ومسائله وأحكامه وأقسامه. قال ابن الأثير: «وتظهر لك فائدة ذلك إذا قيل للنحوي الجاهل بعلم التصريف: كيف اصغر لفظة (اضطرب)، فإنه يقول: ضطيرب، ولا يلام في ذلك، لأنه الذي تقتضيه صناعة النحو؛ لأن النحاة يقولون: إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف وفيها حرف زائد أو لم يكن، حذفته منها، نحو قولهم في (منطلق) (مطيلق) وفي (جحرش) (جحير)... إلى أن قال: فإذا بنى النحوي على هذا الأصل، فإما أن يحذف من لفظة (اضطرب) الألف أو الضاد أو الطاء أو الراء أو الباء، وهذه الحروف ـ غير الألف ـ ليست من حروف الزيادة فلا تحذف... ثم لم يعلم النحوي أن الطاء في (اضطرب) مبدلة من (تاء)، وأنه إذا أريد تصغيرها ـ تعاد إلى الأصل الذي كانت عليه، فيقال: ضتيرب، فإن هذا مما لا يعلمه إلا التصريفي»[٢].

وقد نحا ابن عصفور هذا النحو في قوله: «التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما. والذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة من نحويين ولغويين إليه أيما حاجة...»[٣].

وفي قوليهما هذين دلالة على أن الصرف غير النحو، وأنه قسيمه لا قسم منه، وسواء كان الأمر على هذا النحو أو على نقيضه، فإن كلا الرأيين لم يقدما سبباً مقنعاً يسوّغ جعل المباحثة الصرفية بعد مباحث النحو في التعليم والتأليف عند المتقدين وعند المتأخرين على حد سواء، أو يسوّغ جعلها نحواً كالنحو الخالص كما فعل الكثير من المتقدمين، فها كان يعتذر على أهل الرأي الأول جعل المسائل التصريفية مبثوثة في أبواب النحو معروضة في ثنايا المؤلف النحوي مندرجة تحت مسائله، كما فعل سيبويه؟، وهل استعصى على السائرين على الرأي الثاني جعل التصريف مستقلاً غير تابع للنحو في التأليف وغيره؟.

الأسباب التي جعلت الصرف ذيلاً للنحو عند القائلين بذلك:

لكي أزيد الصورة في هذا الموضوع وضوحاً، أي من المفيد أن أتوسع في تفصيل الأسباب التي جعلت الصرف ذيلاً للنحو عند من ذهبوا إلى ذلك، حتى كاد النحو أن يطمسه ويخمل ذكر علمائه المتخصصين فيه. يقول أحد الباحثين: «وعلى الرغم من انفصال كلّ

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٨.
(٢) القلقشندي، صبح الأعشى ١٤/ ٢٠٧.
(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف ١/ ٢٧.

منهما عن الآخر في التصنيف والبحث، نرى أن المازني وابن جني وأمثالهما ممن غلب عليهم علم التصريف يوصفون في كتب اللغة والتاريخ والتراجم بأنهم من النحاة»[١].

إن هذا القول ـ وكذلك كثير من الأقوال التي تحت نحوه ـ يكفي لتفسير سر طغيان النحو على الصرف في كثير من كتب القدماء والمحدثين، ويُظهر على وجه مناسب الأسباب التي جعلت الصرف تابعاً للنحو، متأخراً عنه في التأليف والتعليم، ومع هذا وذاك فإن الأمر ـ كما ألمحنا ـ ما زال متسعاً لمزيد من الحديث فيه، حديث يستضي بآثار السابقين ويقلّب أقوالهم متأملاً فيها.

لقد ظهر لي من خلال كل ذلك ما يأتي:

١ ـ إن علم الصرف كان غامضاً وأن بعض العلماء قد تهيبوا منه لذلك، ولم يجرؤ عليه ـ لهذا السبب ـ إلا قلة اقتصروا على القليل من أبوابه، وذيلوا بها النحو. وهذا ما صرح به ابن عصفور النحوي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦٩هـ في مقدمة كتابه (الممتع)، حيث قال «فإني لما رأيت النحويين قد هابوا ـ لغموضه ـ على التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً، ولا يحصّل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه وتداخل تبويبه ـ وضعت في ذلك كتاباً رفعت فيه عن علم التصريف شرائعه وملكته عاصية وطائعة...»[٢].

وربما من أجل هذا لم يقدم ابن عصفور في (الممتع) أكثر مما فعل سابقوه، اللهم إلا ما كان له من فضل الترتيب والتبويب في كتابه الذي قال أبو حيان عنه: «أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً، وألخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً»[٣].

٢ ـ إن النحو قدم على التصريف ليكون النحو ـ من قبل ـ ميداناً للتدريب والارتياض، قال ابن جني: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المنتقلة. ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب، لاختلاف العامل، ولن تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المنتقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً، بدى قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعده، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»[٤].

وقد وافق ابن جني فيما ذهب إليه المازني الذي دعا قبله إلى ضرورة تقديم النحو على

---

(١) فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف ٥٣.
(٢) ابن عصفور، الممتع ١/ ٢٢.
(٣) انتظر مقدمة محقق الممتع في التصريف ١/ ١٨.
(٤) المنصف ١/ ٤، ٥.

الصرف لما للصرف من الأهمية، ولما فيه من الوعورة، فقال: «والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقب في العربية، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو»(١).

أما ابن عصفور فقد سلك سبيلاً آخر في التعليل، فذهب إلى أن الصرف كان ينبغي له أن يقدم، إلا أنه أخر للطفه ودقته(٢).

٣ ـ إن التصريف أدرج في ذيل النحو لأن الحاجة إليه غير ماسّة على ما نقله ابن عصفور عن ابن جني في قوله «ومنها ـ أي اللغة ـ ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع، فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل العربية ماسّة، وقليلاً ما يعرفه أهل اللغة، لاشتغالهم بالسماع على القياس»(٣).

٤ ـ إن التصريف ـ على الرغم ـ من وجود الباحثين الحراص على العناية به والمتابعين لمسائله ـ ظل تابعاً للنحو، ذيلاً له في التعليم والتصنيف لأن حجم أبوابه وفصوله أقل من حجم أبواب النحو وفصوله، ومما جعل النحو طاغياً على التصريف، وأبقاه ـ وحده ـ الميدان الفسيح للبحث والدراسة قديماً وحديثاً، اللهم إلا ما كان من المحاولات التي ظهرت على استحياء بين الفينة والأخرى في صورة مؤلفات مستقلة درست مسائل الصرف أو طرفاً من هذه المسائل، ويمكن القول بأن قلة الخلاف في مسائل الصرف ـ قياساً على ما كان منه في مسائل النحو ـ لها الأثر الواضح في الاهتمام الكبير بالنحو الواسع وشؤونه، والانصراف عن الصرف الضيق وشجونه.

٥ ـ إن تجاذب الدراسات اللغوية والدراسات النحوية للصرف، جعل النحاة ينصرفون إليه بعد فراغهم من العلم الأصلي الذي يهتمون به وهو النحو، لذلك لم يتركوه يستقل بعيداً عنهم، ولم يسمحوا له بالتبعية للدراسات اللغوية بدعوى قربه من بعض مباحثها، كما يوحي بهذا حديث ابن جني عن ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة من صلات وثيقة من خلال قوله «وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى... فمن هنا تتاربا واشتبكا، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة بتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف»، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما تجد ذلك في كتب اللغة منه ألفاظ

(١) المنصف ٣/ ٣٤٠

(٢) انظر الممتع في التصريف ١/ ٣١

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٣١

مشردة لا يكاد يعقد لها باب»[١].

وكما يدل عليه أيضاً بوضوح قول باحث معاصر ألحق الصرف بالأصوات «والصرف أشد التصاقاً من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها، وعجيب أن نجد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربي، دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية»[٢].

وقول هذا الباحث كذلك في موضع آخر «فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات، لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية، ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية... ولذلك نبدأ بدراسة الكلمة في عناصرها الأولية»[٣].

٦ ـ اعتمد الصرف في أكثر أبوابه وأمثلته على القياس، أما النحو فقد اعتمد ـ غالباً ـ على السماع، فالسماع فيه مقدم على القياس؟ يقول نقرة كار «من أراد أن يكون له صنعة من الكتاب الإلهي، فليصرف عنان همته إلى نحو على التصريف، ولكن لا يعرج عليه، وهو غير عالم بهذا العلم ـ يعني الصرف ـ، فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، إذ به تنحل العويصات الأبية، وتعرف سعة اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثر من السماعية، ومن أخذ الأولى، وبه يتصرف في الأخرى»[٤].

هذه هي الظواهر التي بدا لي أن اجتماعها هو الذي دفع بالتصريف إلى وضعه الثانوي المعروف، والمسألة ـ على كل حال ـ تظل قابلة لمزيد من التقصي والتحري والبحث والاجتهاد، وأحسب أن الوصول إلى نتيجة قطعية فيها أمر لم يتم بعد، ولم يحسم حتى الآن القول فيما دفع سيبويه إلى جعل التصريف مبثوثاً في أثناء كتابه، ولا فيما حمل الزجاجي على أن يفعل مثله في جمله، ولا فيما جعل الزمخشري ينحو نحوهما في مفصّله، ولا فيما دعا ابن مالك وابن معطٍ في ألفيتهما ـ وكذلك من جاء بعدهما في مصنفاتهم ـ إلى أن يجعلوا الصرف ذيلاً للنحو، وتابعاً له غير مستقل عنه.

يبقى وراء هذا كله حقيقة واحدة ظاهرة لا شبهة فيها ولا لبس، وهي أن العلمين متداخلان في كثير من الأبواب والفصول والمسائل، وأن موضوعاتهما متشابكة، وأن قواعد أحدهما لا تكاد تستقل بنفسها دون أن يكون للعلم الآخر صلة بها.

يبدو هذا ظاهراً لكل من يتتبع مسائل النحو والصرف وقضاياهما، إذ يجد أكثرها غير مستقل بذاته، بل هو وثيق الصلة بخبره في العلم المقابل، حتى ليصح القول بأن العلمين متلازمان، لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، ولا مجال لإتقان هذا بدون إتقان

---

(١) المصنف ١/ ٣، ٤.

(٢) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ٩.

(٣) المصدر السابق ٢٥.

(٤) شرح الشافية ٢/ ٣.

ذاك.

أمثلة على التأثير المتبادل بين مسائل النحو ومسائل الصرف:

فيما يأتي بعض النماذج التي تكشف بوضوح عن التأثير المتبادل العميق، والتشابك الدقيق بين مسائل النحو ومسائل الصرف في كثير من الأحيان:

١ ـ إعراب المضارع مع نون التوكيد غير المباشرة: يحكم النحاة على الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد بالإعراب، ولكنه إعراب تقديري، ففي نحو: ﴿لتبلونَّ﴾[١] المسند لواو الجماعة و(فإما ترينَّ)[٢] المسند لياء المخاطبة، و(لا تتبعان)[٣] المسند لألف الاثنين، لا يتبين الحكم النحوي إلا بعد إدراك كامل للخطوات التصريفية التي مرت بها الكلمة. ففي الآية الأولى الأصل قبل التوكيد (لتبلوون) كـ (تنصرون)، تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان الألف والواو، فحذف الساكن الأول فصار (لتبلون) بوزن (تفعون)، ثم أكد بالثقيلة فصار (لتبلونَنّ) بثلاث نونات، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة، ولا يمكن حذف إحداهما، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة، ولم تحرّك النون محافظة على الأصل، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع[٤].

فصارت (تَرَيِيْنَ)، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان فحذف الأول فصارت (تَرَيْنَ) ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع فصارت (تَرَيْ)، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد، ولا يمكن حذف أحدهما، فحركت الياء بحركة مجانسة، ثم جرى فيها ما جرى في (لتبلونّ)[٥].

أما الآية الثالثة فالأصل قبل التوكيد (تتبعان) بتخفيف النون، فدخل الناهي فحذفت نون الرفع، فصارت لا تتبعا، ثم أكد بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان الألف والنون، ولا يمكن حذف الألف كيلا يلتبس بالواحد، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة، ولا تحذف النون حتى لا يفوت الغرض، فحركت النون بالكسرة تشبيهاً لها بنون التثنية[٦]. وهذه كلها خطوات تصريفية لمعرفة الموقع الإعرابي لكلمة وتحديده.

٢ ـ التعدي واللزوم: هذا الباب يتحدث عنه علماء النحو لأنه متصل اتصالاً مباشراً

---

(١) من الآية ١٨٦ آل عمران.
(٢) من الآية ٢٦ مريم.
(٣) من الآية ٦٩ يونس.
(٤) انظر خالد الأزهري، التصريح على التوضيح ١/ ٥٦.
(٥) انظر التصريح على التوضيح ١/ ٥٧.
(٦) انظر المصدر السابق ١/ ٥٧.

بوظيفة الفعل النحوية في التركيب، ولكن إذا ألقينا نظرة على الوسائل التي يتحول بها الفعل اللازم إلى متعدٍ، نجد أنها وسائل أشدُّ ما تكون تعلقاً بالمباحث الصرفية، وذلك كزيادة الهمزة في نحو (كَرُم) لتصبح (أكرم)، والتضعيف في نحو (قدِم) لتكون (قدّم)، وتحويل (جلس) إلى صيغة المفاعلة، فيقال (جَالَسَ)، وتغيير خرج إلى (استخراج). ولا يخفى أن هذا كله يعتمد على الصيغة التي تجعل الفعل متعدياً أو تجعله لازماً، وتغيير الصيغ بالزيادات والتصريفات مباحث صرفية، أما الوظيفة التركيبية في مجيء ما بعد هذه الصيغ مرفوعاً أو منصوباً، فاعلاً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو لأجله أو معه، فإنها كلها مباحث نحوية.

٣ ـ الفعل المبني للمجهول: إن الناظر في كيفية الفعل المبني للمجهول، يجد أنها عمل صرفي فيقال يُضم أول فعل المفعول مطلقاً، ويشركه ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة، وثالث المبدوء بهمزة الوصل كـ(انطلق) و (استخرج) و(استحلى)، ويكسر ما قبل الآخر من الماضي، ويفتح من المضارع... الخ[١]. فتغير الفعل عند بنائه للمجهول مبحث صرفي بحت، ولكن معرفة ما يصبح أن ينوب عن الفاعل حين حذفه ولا سيما فيما ينصب مفعولين مباحث نحوية.

٤ ـ مسوّغات الابتداء بالنكرة: يذكرها النحويون في باب المبتدأ والخبر، ويذكرون من المسوغات التي تجيز الابتداء بالنكرة التصغير، نحو: رجيل جاءني[٢]. وهذا من أبواب الصرف كما يدل على ذلك بوضوح اسمه.

٥ ـ باب (كان) وأخواتها: يتناول الصرفيون التصريف العام لهذه الأفعال وغيرها، ويذكرون أن منها ما لا يتصرف كـ (ليس)، و (دام) على خلاف. وإن منها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً كـ (زال) و(فتىء) و(برح) و(انفك)، وما يتصرف تصرفاً تاماً كـ (كان) وبقية أخواتها، فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل[٣]، وهذا ـ بدون شك ـ شأن صرفي نقله النحويون وتداولوه في الدرس والتصنيف.

٦ ـ جموع التصحيح، والمشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وكذا المصادر، وفعلا التعجب القياسيان، وكل هذه مصطلحات تنتمي إلى أبواب مشتركة يدرسها الصرفيون لبيان كيفية صياغتها والخطوات المتبعة في ذلك، في حين يدرسها النحويون لإيضاح أثرها النحوي في التركيب وما يترتب عليه.

إن هذه النماذج ونحوها التي اختلط فيها النحو بالصرف، وكذلك ما كان النحاة يقدمونه أحياناً بين يدي دراساتهم النحوية من كلام في الصرف على نحو ما فعلوا في باب (الكلام وما يتألف منه) مثلاً، ومثلهما استخدام المصطلحات الصرفية أحياناً بدلاً من المصطلحات

(١) انظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ٢/ ١٥٥.
(٢) انظر السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٠١.
(٣) انظر خالد الأزهري، التصريح ١/ ١٨٦.

النحوية، كإطلاقهم اسم (المصدر) مثلاً على المفعول المطلق، واشتراطهم القيود الصرفية للقوانين النحوية كاشتراطهم الجمود للتمييز والاشتقاق للنعت والحال. كل ذلك يعني أن النحو لم يكن يستغني في أبوابه عن الصرف. كما يعني أن النحاة قد اعتادوا على استخدام صيغ الصرف ومصطلحاته وشروطه في أبحاثهم النحوية، مما يظهر ارتباط النحو بالصرف على نحو وثيق.

إن هذه النماذج تؤكد أيضاً ما ذهبنا إليه من قبل من أن الأبواب النحوية لم تكد تستقل عن التصريف، كما أن التصريف لعب وما زال يلعب دوراً مهماً في الدراسات النحوية.

وأخيراً لست أدري هل من حسن المنهج في التصنيف أم من سوئه ما نراه من تكرار المؤلفات النحوية لمصطلحات الصرف ومسائله مرتين، الأولى في خلال الدراسة لمسائل النحو حين تدعو الحاجة إليها، والأخرى بعد ذلك في الدراسة الصرفية الخاصة بها، والتي هي أصل فيه.

المصادر والمراجع

١ ـ ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠١هـ، ط٢.

٢ ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٥م.

٣ ـ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تقديم أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس ١٩٨٨م.

٤ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

٦ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، استانبول ١٩٤٥م.

٧ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٦٤م.

٨ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م.

٩ ـ التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

١٠ ـ تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، محمد سالم محيسن، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٤٠٧هـ.

١١ ـ التصريف الملوكي، ابن جني، دمشق ١٩٧٠م.
١٢ ـ تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، القاهرة ١٣٨٤هـ.
١٣ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، أبو الوفا محمد بن عبد القادر القرشي الحنفي،، تحقيق عبد الفتاح الحلو، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.
١٤ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٤٠م.
١٥ ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
١٦ ـ دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٨م، ط٣.
١٧ ـ شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٥م، ط١٦.
١٨ ـ شرح التصريف الملوكي، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.
١٩ ـ شرح الشافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٥٦هـ.
٢٠ ـ شرح الشافية، العصام الأسفرايني، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.
٢١ ـ شرح الشافية، نقرة كار، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.
٢٢ ـ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢٨.
٢٣ ـ الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٧٧م.
٢٤ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، مصر ١٩٦٣م.
٢٥ ـ الصحاح، الجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ، ط٢.
٢٦ ـ الضياء في تصريف الأسماء، مصطفى النماس، ١٤٠٤، ط٣
٢٧ ـ طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، القاهرة ١٩٥٢م.
٢٨ ـ طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٥٤م.
٢٩ ـ الفهرست، ابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر، بدون تاريخ.
٣٠ ـ في الصرف العربي، فتحي الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت ١٣٩٩هـ.
٣١ ـ الكتاب، سيبويه، بولاق ١٣١٧هـ.

٣٢ ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، حاجي خليفة، استانبول ١٩٤٣م.
٣٣ ـ لسان العرب، ابن منظور، إعداد يوسف الخياط، دار لسان العرب، بيروت.
٣٤ ـ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
٣٥ ـ المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨م.
٣٦ ـ مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥م.
٣٧ ـ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق كرجليوث، دار المأمون بالقاهرة ١٩٢٣م.
٣٨ ـ المعجم العربي، حسين نصار، مصر ١٩٥٦م.
٣٩ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زاده، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبي النور، دار الكتب الحديثة بمصر، بدون تاريخ.
٤٠ ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٨هـ، ط٣.
٤١ ـ المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٣هـ.
٤٢ ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ.
٤٣ ـ هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، استانبول ١٩٥٥م.
٤٤ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الله بن سالم مكرم، الكويت ١٣٩٥هـ.
٤٥ ـ الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه، عبد الكريم الأسعد، دار المعراج بالرياض ١٤١٤هـ.
٤٦ ـ اليسير في الصرف وتطبيقاته، محمود السمان، مصر ١٩٧٧م.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی